يقـول: «وقد كـان ينبـغي أن يقـدم علم التـصريف على غـيـره من علوم العربية إذ هو معـرفة ذوات الكلم، في أنفسها من غير تركـيب، ومعرفة الشيء في نفسه قـبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقـدمة على معرفة أحـواله التي تكون له بعد التركيب. إلا أنّه أخّر للطفـه ودقته، فجعل ما قدّم عليـه من ذكر العوامل توطئة له حتى لا يصل إليه الطالب إلا وهو قد تدرّب وارتاض للقياس [1]».

وقد أشـرنا سـابقا إلى ابن الحـاجب وشارحه. ويمكن أن نرفع الاشـتراك الحاصل بين بعض المصطلحات التي أشرنا إليها أعلاه [2] بتخصيـص مصطـلح نحو لمجمل الدراسة النحـوية وتخصيص الإعراب بالقـواعد التي تحيط بها مـبادئ العمل النحوي ويخص التصريف بما سماه القدماء بنية الكلمة.

وهو تقريبا اتجاه الرضيّ في شرح الشافية والكافية وابن عصفور في الممتع في التصريف والمقرب في النحو [3].

## 4.5 - إعادة ترجمة المقابلة بين الإعراب والتصريف وفق فرضياتنا

وإذا اعـتـمـدنا هذه الـشـبكة الاصطلاحـيـة، وحـاولنا تـرجـمـتـهـا وفق مـصطلحـات هذا العمل وإطاره الـنظري قلنا إن النحـو يعني عند القـدماء دراسـة قـوانين ائتلاف ثوابت المضـمون حـسب مسـتـوين من مسـتويات هرمـية الجـملة، مستوى أوّل تحيط به ما سميناه قواعد الإعراب ويحيط به نظام العوامل.

1 ابن عصفور الممتع في التصريف ص 30 و 31.

2 انظر في ذلك بحث الأستاذ الطيب البكوش علم الصرف بين النظريات العربية والألسنية الحديثة من ص 7 إلى ص 48.

3 ابن عصفور المقرب في النحو ص 46.
"اعلم أن الكلم لها أحكام في أنفسـها قـبل تركيـبها، وينبغي أن يؤخر الكلام على ذلك لعلّة تذكر عند الأخذ فيه وأحكام في حين تركيبها وهي نوعان: إعرابية وغير إعرابية."
وقد عاد إلى توضيح الأحكام غـير الإعرابية ص 433 تحت عنوان: ذكر الأحكام التـصريفية ويورد نفس الحدّ للتصريف الذي صدّر به كتابه الممتع في التصريف.